كييف وموسكو تتبادلان هجمات بمسيّرات قبل اجتماع الرئسين الأمريكي والأوكراني وزيلينسكي

ترامب يتحدث عن «تقدم كبير».. وويتكوف : روسيا قدمت تنازلات

ترامب وزيلينسكي في لقاء سابق

مبنى سكني متضرر من غارة أوكرانية أبلغ عنها في كورسك

«وكالات» : شنت كييف وموسكو، أمس الأحد، هجمات متبادلة بالمسيّرات في ظل لقاء مرتقب يجمع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ونظيره الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض، في إطار المساعي الأمريكية لإنهاء الحرب المستمرة في أوكرانيا منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وأفاد سلاح الجو الأوكراني بأن روسيا هاجمت أوكرانيا بـ60 مسيّرة من طراز «شاهد» ومسيرات أخرى، إضافة إلى صواريخ إسكندر.

وقال حاكم منطقة دونيتسك في شرق البلاد فاديم فيلاشكين، إن الهجمات الروسية خلفت 5 قتلى السبت.

وفي روسيا، أوردت وزارة الدفاع، أن كييف أطلقت 46 مسيرة غالبيتها على مناطق حدودية، فضلا عن منطقة نيزني نوفغورود الواقعة شرق موسكو وتبعد مئات الكيلومترات من أوكرانيا.

كما أعلنت إسقاط 300 مسيّرة أوكرانية و4 قنابل جوية موجهة، مؤكدة قصف مواقع لتخزين صواريخ سابسان في أنحاء أوكرانيا.

كما قالت إن قواتها تمركزت بشكل أفضل قرب حي زولوتي كولودياز في منطقة دونيتسك، على الرغم من أن خرائط من مصادر موالية لأوكرانيا أظهرت أن قوات كييف أوقفت التقدم الروسي، وفق وكالة رويترز.

وأفاد حاكم منطقة كورسك الروسية الحدودية ألكسندر خينستين بأن مسيّرة أوكرانية أسفرت عن مقتل شخص كان داخل سيارته.

وفي منطقة فورونيج الروسية، أصيب عامل بالسكك الحديدية وتضرر خط كهرباء بسبب هجوم بطائرات مسيّرة أوكرانية، بحسب حاكم المنطقة.

وتوجه زيلينسكي إلى واشنطن اليوم الاثنين، بعد ثلاثة أيام من قمة ضمت ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في ألاسكا.

وينظم قادة فرنسا وألمانيا وبريطانيا مؤتمرا بالفيديو الأحد لـ«تحالف الراغبين» لمناقشة سبل المضي قدما في تسوية الحرب في أوكرانيا بعدما استبعد الرئيس الأمريكي السبت وقفا فوريا لإطلاق النار، مشيرا إلى أنه دفع مباشرة نحو «اتفاق سلام» غداة القمة التي عقدها مع نظيره الروسي.

من ناحية أخرى أثار لقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنظيره الروسي فلاديمير بوتين، يوم الجمعة الماضي، قلقا واسعا في الأوساط الأوروبية، وسط مخاوف من ألا يحظى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بمعاملة مماثلة عند لقائه بترامب في واشنطن يوم الاثنين.

وفي هذا الصدد، أعلن متحدث باسم الحكومة الألمانية أمس الأحد أن المستشار الألماني فريدريش ميرتس سيرافق زيلينسكي خلال القمة. وأوضح المتحدث أن هذه القمة تهدف إلى تبادل المعلومات مع الرئيس الأمريكي في أعقاب القمة التي جمعته مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في ولاية ألاسكا الجمعة.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وميرتس والرئيس الفنلندي الكسندر ستوب انهم سيكونون حاضرين في واشنطن الإثنين، ومثلهم الامين العام لحلف شمال الاطلسي مارك روته..

وكانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أعلنت في وقت سابق أنها ستشارك مع زعماء أوروبيين آخرين في قمة ترامب وزيلينسكي في واشنطن غدا، لكنها لم تفصح عن هؤلاء الزعماء الأوروبيين.

وكان دبلوماسيون أوروبيين، قالوا بحسب موقع «بوليتيكو»، أن الأوروبيين يعملون على إرسال شخصية مقربة من ترامب، هي الرئيس الفنلندي ألكسندر ستاب، لمرافقة زيلينسكي في زيارته. يهدف ذلك إلى المساعدة في تهدئة الأجواء وتجنب أي خلافات حادة، وإقناع ترامب بإشراك أوروبا في أي محادثات مستقبلية، حسب الموقع.

ووفقا للتقرير، فشل اجتماع ترامب مع بوتين في ألاسكا في تحقيق أي تقدم ملموس، مما ترك الطريق غامضا أمام أي تسوية. وأعلن ترامب أنه سيجتمع مع زيلينسكي في واشنطن، قبل أن يسعى إلى عقد لقاء ثلاثي يجمع الرئيسين الروسي والأوكراني، لكن بوتين رفض حتى الآن فكرة الجلوس مع زيلينسكي ولم يبدِ أي مؤشر على تغيّر موقفه.

ويعتبر الأوروبيون قمة الاثنين اختبارًا محوريًا، إذ يخشون أن يستجيب ترامب لمطالب بوتين، وعلى رأسها التنازل عن أراض أوكرانية ما زالت موسكو تسيطر عليها جزئيًا. كما يخشى حلفاء كييف من تكرار سيناريو الاجتماع الكارثي بين ترامب وزيلينسكي في البيت الأبيض خلال فبراير الماضي، الذي أدى إلى توتر العلاقات لأشهر. وتشير مصادر مطلعة إلى احتمال حضور الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مارك روته إلى واشنطن، نظرًا لعلاقته الوثيقة بترامب، حسب التقرير.

صرحت كاميل جراند، المسؤولة السابقة في الناتو، بأن الأوروبيين شعروا بالقلق بعد قمة ألاسكا، معتبرة أن ترامب بدا مقتنعًا بالكثير من أطروحات بوتين. وأضافت أن الاجتماع لم يكن «كارثة كاملة»، لكنه ترك الأوروبيين في حالة ترقب حذر.

بدا ترامب متذبذبًا في مواقفه مؤخرًا، فبينما حمّل أوكرانيا مسؤولية استمرار الحرب في مراحل سابقة، عاد ليصعّد انتقاده لبوتين قبل القمة، وهدد بفرض «عواقب وخيمة» إذا لم يقبل الرئيس الروسي بوقف الحرب. لكن بعد محادثاته مع بوتين، خفف من لهجته وتراجع عن مطلبه بوقف فوري لإطلاق النار، ملوّحًا بأن الأمر يعود لكييف لقبول «اتفاق» لم يكشف تفاصيله.

في غضون ذلك، يستعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر لقيادة مؤتمر عبر الهاتف يوم الأحد مع ما يُعرف بـ«تحالف الراغبين»، وهي مجموعة دول أبدت استعدادها لتقديم قوات ودعم إضافي لأوكرانيا عند انتهاء الحرب.

على الرغم من تكثيف ترامب مشاوراته مع القادة الأوروبيين قبل وبعد لقائه ببوتين، لم تسفر هذه الاتصالات عن نتائج ملموسة. ويشعر الأوروبيون بالارتياح لأن ترامب لم يبرم اتفاقا مع روسيا، لكنهم في المقابل متخوفون من تأجيله فرض رسوم جمركية ثانوية باهظة على الدول التي تواصل شراء النفط الروسي.

من جهته، أكد المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف، الأحد، أن روسيا قدمت «بعض التنازلات» في ما يتصل بخمس مناطق أوكرانية أعلنت ضمها.

وقال ويتكوف لشبكة «سي إن إن» الأمريكية: «قدم الروس بعض التنازلات بشأن كل هذه المناطق الخمس»، في إشارة إلى دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا التي تسيطر عليها روسيا جزئياً، وأعلنت ضمها إلى أراضيها في 2024، بالإضافة لشبه جزيرة القرم التي ضمّتها موسكو في 2014.

كما كشف المبعوث الأمريكي الخاص أن ترامب اتفق مع بوتين على «ضمانات أمنية متينة» لأوكرانيا خلال قمتهما في ألاسكا، قائلًا: «اتفقنا على ضمانات أمنية متينة أصفها بأنها تغير المعادلة».

إلى ذلك، أكد ويتكوف أن بوتين وافق خلال قمته مع ترامب على السماح للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بتقديم ضمان أمني لأوكرانيا يشبه تفويض الدفاع الجماعي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وذلك كجزء من اتفاق محتمل لإنهاء الحرب. وأوضح قائلا: «تمكنا من انتزاع التنازل التالي: أن تتوفر إمكانية للولايات المتحدة من تقديم حماية شبيهة بالمادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي، التي تمثل أحد الأسباب الجوهرية التي تدفع أوكرانيا إلى الرغبة في الانضمام إلى حلف الناتو».

من جانبه، قال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو لشبكة «سي بي إس»، أمس الأحد، إن الولايات المتحدة ستواصل محاولاتها لوضع سيناريو للمساعدة في إنهاء الحرب في أوكرانيا، لكن ربما لا تتمكن من تحقيق ذلك.

وأضاف روبيو: «إذا لم يكن التوصل إلى السلام ممكناً.. واستمرت الحرب، سيتواصل موت الناس بالآلاف.. قد يحدث ذلك للأسف، لكننا لا نريد ذلك».

الجيش الأوكراني على جبهات القتال

بوليفيا أمام انتخابات مصيرية وسط أزمة اقتصادية خانقة

استطلاعات الرأي تشير إلى أن الناخبين يسعون إلى معاقبة حزب الحركة نحو الاشتراكية الذي يحكم البلاد منذ عام 2005

«وكالات» : يصوّت الناخبون البوليفيون، أمس الأحد، في انتخابات حاسمة تطغى عليها الأزمة الاقتصادية العميقة التي تمر بها البلاد، وسط انهيار الحزب اليساري الحاكم بعدما يقرب من عقدين من الحكم وتوقعات اليمين بالحصول على فرصته الأولى للعودة إلى السلطة بعد 20 عاما.

وتعاني بوليفيا، الواقعة في منطقة الأنديز، أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها منذ جيل، إذ يقترب معدل التضخم السنوي من 25 في المئة وسط نقص حاد في الدولار والوقود، أدى إلى تفاقم معاناة السكان.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن الناخبين يسعون إلى معاقبة حزب الحركة نحو الاشتراكية (MAS)، الذي يحكم البلاد منذ عام 2005، عندما انتخب إيفو مورايس ليكون أول رئيس من السكان الأصليين.

ويتصدر رجل الأعمال اليميني الوسطي صامويل دوريا ميدينا (66 عاما) والرئيس اليميني السابق خورخي كيروغا (65 عاما) قائمة المرشحين لخلافة الرئيس الحالي لويس أرسي الذي لن يترشح لولاية ثانية.

وتُظهر استطلاعات الرأي أن ميدينا وكيروغا متعادلان بنسبة 20% لكل منهما، يليهما 6 مرشحين آخرين، من بينهم رئيس مجلس الشيوخ اليساري أندرونيكو رودريغيز.

وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة، فسيتم إجراء جولة ثانية في 19 أكتوبر المقبل.

وتعهد المرشحان الرئيسيان بإجراء تغييرات جذرية في النموذج الاقتصادي الذي تقوده الدولة من خلال خفض الإنفاق العام وفتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي، فضلا عن تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، التي تدهورت في عهد مورايس الذي قدم نفسه على أنه معارض للرأسمالية والإمبريالية.

وبالإضافة إلى الرئيس ونائب الرئيس، سيختار البوليفيون أيضا 36 عضوا في مجلس الشيوخ و130 نائباً.

وتجري الانتخابات في ظل صراع محتدم بين آرسي والزعيم السابق إيفو مورايس، مما أدى إلى انهيار معسكر اليسار الذي يحكم البلاد منذ نحو عقدين عبر حزب الحركة نحو الاشتراكية.

وكانت المحكمة الدستورية قد منعت مورايس، الذي حكم بوليفيا بين 2006 و2019، من الترشح مجددا، الأمر الذي دفعه إلى إطلاق حملة للتصويت بـ«البطاقة البيضاء» احتجاجا على ما وصفه بـ«انتخابات غير شرعية».

وقال مورايس في تجمع بكوتشابامبا، محاطا بمزارعين من أنصاره، إن «التصويت الباطل سيكون استفتاء انتخابيا ضد هذا النظام»، في حين دعا بعض مؤيديه إلى حرق صناديق الاقتراع.

ويقيم مورايس منذ أشهر في كوتشابامبا، حيث يواجه مذكرة توقيف بتهمة «الاغتصاب المشدد مع الاتجار بالبشر» على خلفية مزاعم بعلاقة غير قانونية مع قاصر خلال فترة رئاسته.

ورغم نفيه المتكرر لهذه التهم واعتبارها محاولة سياسية لمنعه من العودة إلى السلطة، فإنه يواجه خطر السجن لمدة تصل إلى 15 عاما إذا أدين.

وعلى الرغم من الفضائح التي تلاحقه، ما يزال يحظى بشعبية ملحوظة بين فئات واسعة من البوليفيين، لكونه أول رئيس من السكان الأصليين، ولارتباط اسمه بانتشال أكثر من مليوني شخص من الفقر خلال سنوات حكمه الأولى.

أزمة القضاء بالنيجر تتفاقم وسط اتهامات بـ«النزعة السلطوية»

نيامي عاصمة النيجر

«وكالات» : تشهد النيجر تصعيدا لافتا في التوتر بين السلطات التنفيذية والسلطة القضائية، إثر سلسلة قرارات أثارت جدلا واسعا بشأن استقلال القضاء في ظل الحكم العسكري.

ففي 15 أغسطس الجاري، دخل القضاة في إضراب مفتوح دعت إليه نقابة القضاة المستقلة، احتجاجا على قرار رئاسي قضى بفصل قاضيين دون صدور أي توضيح رسمي من الجهات المعنية.

ويأتي هذا التحرك بعد أسبوع من حل السلطات خمس نقابات قضائية، في خطوة وصفتها منظمات حقوقية بـ«النزعة السلطوية».

القاضيان المفصولان هما باقنا عبد الناصر، الذي وقّع بيانا يندد بحل النقابات، وموسى محمدو، الذي دعا إلى الإضراب المفتوح احتجاجا على إقالة الأمين العام للنقابة.

واعتبرت النقابة هذه القرارات «انتهاكا صارخا لاستقلال القضاء»، بينما اتهم وزير العدل القضاة بـ«عرقلة سير المرفق العام».

وقبل تحرك القضاة، كان المحامون قد نفذوا إضرابا يومين احتجاجا على ما وصفوه بـ«الاعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات»، في مؤشر على اتساع رقعة الغضب داخل الجهاز القضائي.

وفي تطور لافت، عبّرت اتحادات طلابية في العاصمة نيامي عن رفضها لما اعتبرته «مصادرة للعدالة»، داعية السلطات إلى التراجع عن قرارات الحل وإعادة القضاة المفصولين إلى مناصبهم.